وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد
وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد بجلسة ٢٠٠٥/٣/١٢ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٥/١٤ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١٩٥٢٦٢٦,٦٠ جنيه (فقط مليون وتسعمائة واثنان وخمسون ألفًا وستمائة وستة وعشرون جنيهًا وستون قرشًا) ، وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ١٥٢٩٦٨٩,١٦ جنيه (فقط مليون وخمسمائة وتسعة وعشرون ألفًا وستمائة وتسعة وثمانون جنيهًا وستة عشر قرشًا) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٤٢٢٩٣٧,٤٤ جنيه (فقط أربعمائة واثنان وعشرون ألفًا وتسعمائة وسبعة وثلاثون جنيهًا وأربعة وأربعون قرشًا) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٩٥١٠٦٢٦,٨٨ جنيه (فقط تسعة ملايين وخمسمائة وعشرة آلاف وستمائة وستة وعشرون جنيهًا وثمانية وثمانون قرشًا) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٥/١٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء/ أسامة مازن